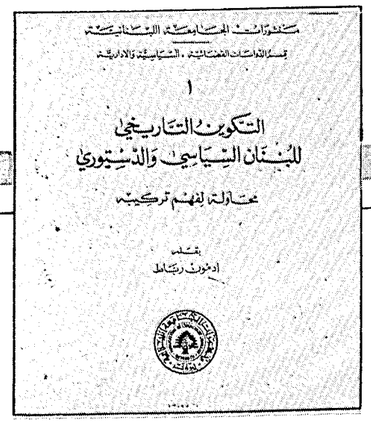

تضافرت سياسة ابراهيم باشا « ذات المنحى الليبيرالي الغربي » مع احقاد الامير الشهابي لتزرع بذور التفرقة بين الدروز والموارنة .

ادخل ابراهيم باشا انماط ادارة جديدة وثوريه بالمقارنه مع تلك التي عرفها الاسلام . فقد حقق مبدأ المساواة بين المسيحيين والمسلمين . وسمح للمسيحيين باعتمار العمامة وركوب الخيل ، وعين البعض منهم فيوظائف هامة ، وانشأ مجالس استشارية - دواوين - في التجمعات السكانية التي تتعدى ٤٠٠٠٠ نسمة . وكان المسيحيون والمسلمون متساوين في عـــدد مقاعدهم في تلك المجالس . وساعد بسياسته تلك على تنشيط حركةتحرر الفلاحين الموارنة في الجبل .

الا ان العمل الاساسي لابراهيم باشا كان تحجيم الاقطاع والقضـاء عليه . فألغى امتيازاتهم ، وحول المقاطعجية الى موظفين أو جباة يتقاضون معاشات محددة في الدولة . وقد طبق هذه السياسة على كل عائلات الجبل دون تمييز . وانتهز حينها الامير بشير الشهابي الظرف للفتك بمناوئيه من الاقطاعيين الدروز ، فقتل بعضهم ونفى البعض الاخر وصادر اموالهم ودمر ممتلكاتهـــم . فأثار بذلك حفيظـــة الدروز ضده ، وبما فيهـــم الفلاحـــين الدروز .

من جهة اخرى حملت ادارة ابراهيم باشا سكان الجبل اعباء كان لها أثرها في اثارة القلاقل . فقد اثقلت كاهلهم بالضرائب ، وفرضت سياسة الاحتكارات وخاصة بالنسبة للحرير . وفرض ابراهيم باشا التجنيدالاجباري الذي يتنافى وعادات الجبل وتقاليده . كما انه جرد جميع الاهالي مـــن السلاح . وقد تعاون الموارنة مع المحتل في حربه ضد دروز حوران . فجندوا لحسابه جيشا من ٧٠٠٠ ماروني ، مقابل وعد قطعه على نفسه باعفائهم من الضرائب الجديدة وعدم تجريدهم من السلاح . وقد كان لهذا التعاون العسكري أثر بالغ في الخلافات الطائفية اللاحقة . غير انه لم يحل ، فيما بعد ، دون اجتماع الدروز والمسيحيين والمسلمين في انطلياس ، في ٨ حزيران ١٨٤٠ ، ليقسموا امام مذبح كنيسة مار الياس يمين النضال المشترك ضد المحتل .

٢ - الحركات الطائفية في القرن التاسع عشر .

كان انهيار امارة بشير الثاني ، بفرمان من السلطان ، مؤذنا بانهيار استقلالية الجبل عمليا . وانعكس انتصار السلطنة على ابراهيم باشا في اشراف الدول الاجنبية السياسي على أمور الجبل . وانشأ العثمانيون نظام القائمقاميتين بناء على اقتراح مـــن مترنيخ ، وبالاتفاق بين الـــدول الكبرى والسلطنـــة .

ما هي اسباب الحركات الطائفية الثلاث وما هي النتائج التي ادت اليها وهي حاسمة بالنسبة لتكويـــن دولـــة لبنان في عهـــد الانتداب ولاستمراريتهـــا ؟

حدد التدخل الاجنبـــي في شؤون « الرجـــل المريض » الاطار العام للاحداث الطائفية . فأوروبا العلمانية اتخذت الباب الطائفي لتحقيـــق مطامعها في السلطة ، فحددت بذلك ردة فعل الشعوب العثمانية اسلاميا ، اي طائفيا ايضا . كما ساهمت ، من خلال تدخلها المباشر ، بتحويـــل تواجد الطوائف المتعددة لا طائفية سياسية يكرسها النظام السياسي .

يقول رباط في تحديده للسبب الرئيسي لاحداث الستينات انها شكلت مقاومة للتحول الذي عصف بالمجتمع الاسلامي القديم كما عبرت عن حقد جماهير السلطنة واحتقارها لجماعات باتت تطالب بالمساواة ، بعد ان عاشت قرونا في وضع مواطن درجة ثانية . الا انه ينبغي الاضافة بأن هذا التحول - نحو العلمنة - في تنظيمات النصف الاول من القرن التاسع عشر قد احدثته السلطنة مجبرة ، تحت ضغط الدول الاوروبية وخوفا من تدخلها في شؤونها . فاتخذت سياسة علمنة الدولة وجها اوروبيا استعماريا ومسيحيا . واستخدم المجتمع العثماني هويه الاسلامية لمكافحة الاستعمار الاوروبـــي .

كما نمى الاستعمار الاوروبي الخصوصيـات بين الطوائف المسيحية - والاسلامية - فيما بينها . فنظمت كل دولة لنفسها « زبائن » محليين ونصبت نفسها حامية لطائفة من طوائف الاقليات المسيحيه والاسلامية في السلطنة (١) . فأصبح لبنان - نظرا لتعدد الطوائف فيه - مسرحا تتصارع فيه الدول الكبرى المتناحرة من اجل السيطرة السياسية والثقافية والتجارية . وبعد الفتنة الاولى عام ١٨٤١ ، جرى تدويل (٢) المسألـــة اللبنانية وقام نظام القائمقاميتين تحت الاشراف المباشر للدول الكبرى وجاء على اقتراحها .

من جهة ثانية ، اذكى ولاة السلطنه بسياستهم الخلافات بـــين الطوائف وذلك من اجل الولوج في شؤون الجبل . وكان لوالي بيروت ، خورشيد باشا ، دورا بالغا في اذكاء فتنة الستينات .

اما الاسباب الداخلية للاحداث الداميه ، فهي اجتماعيه وسياسية تحت الشكل الطائفي . اراد الفلاح الماروني الذي دخلتاليه افكار الثورة الفرنسية من خلال الارساليات ، التحرر من سيطرة الاقطاع . وكـانت ثورته في كسروان ضد الاقطاع المسيحي . اما في مناطق الوسط حيـث اندلعت وانحصرت آلحوادث ، اي في المتن والشوف ، فقد ارتدت شكـلا طائفيـــا .

بالاضافة ، شكل نظام القائمقاميتين بما كرسه خلال ثمانية عشر عاما من انقسام طائفي سببا رئيسيا في فتنة الستينات (٣) . فقد الجبل به وحدته وتقوقع على حدوده الطبيعية مما اثار ازمة اقتصادية في صفوف سكانه . ايضا ، خلق هذا النظام مشاكل طائفية لا تحصى نظرا لوجـود اقليات طائفية في كل قائمقامية . كما كرس في صيغته الاولى امتيازات الاقطاع فأثار تمرد الفلاحين الموارنه . ولم يستطع القائمقام التأثير في هذه الصراعات ، نظرا لخروجه عن البنيـة الاقطاعيه وموقعه كموظف للسلطنـــة .

على اثر الفتنة الثانية في عام ١٨٤٥ ، اقر تعديل شكيب افندي لنظام القائمقاميتين . فأضعف الاقطاع من حيث انه الغى الفارق في دفع الضرائب بينه وبين الفلاح العامي الا انه ولاول مرة في تاريخ الجبل ، كرس دور الطوائف الست الكبرى في حياة الجبل السياسيه . فأنشأ مجلس لكل قائمقامية يتوزع اعضاؤه نسبيا على الطوائف ، من شأنه بت الخلافات وتحديد الضرائب ... بذلك ، كان اول وثيقه رسميه تكرس الطائفية السياسية في تاريخ لبنان صادرة عن الدوله العثمانية بموافقه الـــدول الاوروبية الكبرى .

اتت الحركات الثلاث - ١٨٤٢ ، ١٨٤٥ و ١٨٦٠ - متزايدة الضراوة . ولم تكن الحركات الاولى الا مؤشرا للحركة الثالثه الحاسمة . مهد لهذه الحركة الاخيرة تمرد الفلاحين في زحله (ضد القائمقام) وفي كسروان (ضد الاقطاع الماروني) . رفع الفلاحون الموارنة فيها مطلبين اساسيين . الغاء الضرائب المدفوعه للاقطاعي ، وتملك الارض التي يزرعها الفلاح . واستطاع الفلاحون ، بقيادة الكهنوت الماروني المعادي للاقطاع « وشيوخ الشباب » المنتخب في كل قرية ، طرد الاقطاع في كسروان والفتـــوح وتوزيع ارضهم على الفلاحين .

حركت هذه الانتصارات الفلاحين الموارنه في المناطق المختلطة حيث الاقطاع درزي . الا ان امالهم اصطدمت بالجبهة الدرزية الموحدة في اقطاع وفلاحين . فاتخذت حركتهم طابعا طائفيا حتى كان تدخل الولاة الاتراك والقناصل الاوروبيين .

ابتدأت الفتنة في خريف ١٨٥٩ . حين اشتبك الدروز والموارنة في بيت مري المختلطة ، كما وجد راهب ماروني مقتول في عميق ، في البقـاع وحصلت حوادث قتل في جزين .

استعرت الحرب الطائفيه في ايار ١٨٦٠ (١) . فقطعت الطرق وانتشرت عليها حوادث القتل الطائفيه - ولم تكن بعد تسترشد بالهوية - وتعاقبت الاجتماعات العامة في الطرف الماروني حيث لعب الكهنـوت دورا بارزا جدا تقابلها اجتماعات « العقال » في خلواتهم في الطـــرف الدرزي . وفجأة ، بدأت المجازر المنظمة بحق القرى المارونية في المتـن والشوف . دير القمر ، حاصبيا وجزيـــن ذبح اهلها وتدمرت بيوتها . وشهدت صيدا هجوما سنيا على بيوت المسيحيين فيها . اما زحله فحاصرها الخياله الدروز في جميع جهاتها . وامتدت الاحداث الى عاصمة الاموبين فارتكبت مجازر جماعيه بحق المسيحيين فيها .

اما القيادات المارونية في كسروان والشمال ، طانيوس شاهين ويوسف بك كرم ، فامتنعت عن التدخل وبقيت قوات طانيوس شاهين ترابط على نهر الكلب لماذا هذا الامتناع ؟ يبدو انه اتى تجاوبا لدعوة القناصلة الاوروبيـــين .

وانتهت المجازر بعد شهرين ، حين لم يعد هناك ضحايا للقتـــل وممتلكات للتدمير . الناجون من المجازر - التي بلغ رقم ضحاياها ٢٠,٠٠٠ - خيموا في ضواحي بيروت حيث فتكت بهم الامراض . اما القرى ، فدمرت نهائيا منازلها وكنائسها وعم الخراب انحاء الجبل .

على اثر انتهاء المجازر ، دخل الاسطول الفرنسي مياه بيروت كما لحقته الاساطيل الاوروبيه الاخرى (٤) . وعقدت الدول الخمس الكبرى مؤتمرا في باريس حضر فيهممثل عن الباب العالي ونتج عنه بروتوكولات ٣ آب . حيث تؤكد اوروبا تدخلها المسلح من خلال الاسطول الفرنسي . وتحدد مدة هذا التدخل بستة اشهر . على اثر هذه الخطوة ، اتى وزير الشؤون الخارجيه في السلطنه ، فؤاد باشا الى لبنان حيث ادت قراراته الصادقة الى استتباب الامن مباشرة . فتعاقبت الاعدامات بحق مرتكبي المجازر ، ومنها بحق الوالي نفسه احمد باشا وبحق عدد كبـــير مـــن المسؤولين الاخرين .

● متصرفيـــة جبل لبنان

نتج عن مجازر الستينات نظام المتصرفيه في الجبل . وضعته لجنة دولية تضم الدول الكبرى بالاضافة الى الباب العالي ، بعد سنة تقريبا من الاجتماعات المتواصلة في بيروت وفي القسطنطينة . وحدد في هذه اللجنة في ٩ حزيران ١٨٦١ بروتوكولا اضيف اليه ملحق حول النظام الاساسي في الجبل في ايلول ١٨٦٤ ادخل على البروتوكول الاول بعض التعديلات لجـهة امتيازات الموارنة .

هذا النظام بالغ الاهميه لانه يحدد عددا من الجوانب المركزية في حياتنا السياسية الحالية . فهو يعطي للجبل مكانة مميزة في السلطنة العثمانية ، باعتراف السلطنة نفسها وبحماية الدول الاجنبية الكبرى . وهو بذلك كرس ، طيلة نصف قرن ونيف ، كيانا سياسيا الغيت فيـــه الامتيازات الاقطاعية وتضخمت الظاهرة الطائفية لتصبح نظاما سياسيا تدخل في تركيب جميع الادارات المحلية والوظائف الكبرى . بالاضافة ، يؤمن هذا النظام ، ولاول مرة ، الغلبة السياسية للطائفة المارونية . في المكانة المميزة - التي ستصبح فيما بعد « سيادة » - والغلبة المارونية ، اقترنت اذا بنظام حماية اجنبي ينشر الترابط الوثيق في السياسة اللبنانية الحالية بين « السيادة » و « الحماية » و « الكيان » . فالكيان هـو كيان مسيحي ماروني واذا لم يعد كذلك ، فالموارنة غير آبهين به (١) .

والسيادة لا تتناقض مع الحماية الاجنبية والتدويل مطلب المعونة من دولة كبيرة بل بالعكس فالحماية الاجنبية هي عنصر ضروري للسيادة . هذا ما اثبتته متصرفية جبل لبنان حيث كانت الحماية شرطا لارساء نظام مميز في الجبل . وهذا ما يبقى صحيحا طالما « سيادة » لبنان الحالي هي « سيادة » الموارنة فيه ، وانعزالهم عن المحيط العربي وعن التيارات السياسية العميقة التي تعصف به .

والنظام الاساسي نصب حاكما مسيحيا على الجبل يعين لمدة ثلاث سنوات بالاتفاق بين الباب العالي والدول الكبرى وله الصلاحيه الكاملة في تعيين الموظفين بنفسه ، دون العودة الى الباب العالي . اما حدود لبنان المتصرفية ، فهي حدود الجبل في قائمقاميتين ١٨٤٢ ، وقد قسمت الى سبعة اقضية ادارية . ويتمتع المتصرف بمطلق السلطه التنفيذية ، يساعده مجلس اداري ممركزي في المهمات الادارية ، تتمثل فيه الطوائف الست الرئيسية بتوزيع يؤمن الغلبة للمسيحيين وخاصة للعنصر الماروني فمن اصل ١٢ مقعد ، يحتل المسيحيون سبعة مقاعد ، منها اربعـة للموارنة ، كما ان نائب رئيس المجلس ماروني . بالاضافة ، انشئت اجهزة المتصرفية الاخرى على قاعدة محض طائفية ، فمؤسسة الدرك تحترم التوزيع الطائفي ، والمؤسسة العدليه طائفية ايضا .

استمر حكم المتصرفية في جبل لبنان حتى ٥ حزيران ١٩١٥ ، يـوم استقالة اوهانس باشا . وكانت من نتائجه الاساسية ، بالاضافة الى تكوين معالم الكيان اللبناني التي اشرنا اليها سابقا ، انقطاع الجبل عن كل التيارات الفكرية والقومية التي اجتاحت البلدان العربية آنذاك . كما انه ادى ايضا الى الهجرة الكثيفه وهي ظاهرة لبنانية مستمرة حتى يومنـا .

---

(١) كانت فرنسا حامية الكاثوليك - وخاصة الموارنة منهم - وروسيـا القيصرية حامية الروم - الارثوذكس . اما انكلترا ، فاحتضنت الطائفة البروتستانتية ومدت يد المعونة في الجبل للدروز .

(٢) يشكل تاريخ القرن التاسع عشر الركيـــزة التاريخيـة امام تدويل المسألة اللبنانية الحالي .

(٣) يشكل نظام القائمقاميتين تقسيما فعليا للبنـــان يستند اليه ، كسابقة ، الطرح الحالي للتقسيم . الا ان هذه التجربة ترسم حدود ومعنى التقسيم اذا ما طبق حاليا . فقد انتهت الى فشل ذريع والى الحرب الاهلية بين الدروز والموارنة . وكان القناصلة الاتـراك والفرنسيين انفسهم يعتبرون ان التقسيم في عام ١٨٤١ بمثابـة « تنظيم حرب اهلية في لبنان » .

(١) هذا ما حصل خلال الحرب الاهلية حيث تحولت غيرة الموارنة على الكيان الى تدمير لمعالمه وذلك من جراء خوفهم من تعديل النظام السياسي فيه لجهة الغاء امتيازاتهم الطائفية .

---

(١) فصل الربيع له سوابقه في لبنان في الحرب الاهلية .

(٢) بعد مئة سنة ونيف ، يعيد التاريخ نفسه في معالمه الاساسية ، طائفية المجازر ، تعريبها ، تدويل الازمة ، دور الكهنوت ، دخول الدول الكبرى - او تهديدها بذلك في الازمة الحالية .